

## الاتفاق على ماء النيل

بين مصر والسودان

أوتوا من العلم لأن وقتهم بضيق عن درس مسألة خطية بهذه المسألة التي في بدايتها ومباها فارسي وديوي وبوتكتو والدو والكولس وغيرهم ممن حرقوا الأعوام الكثيرة الطويلة في درس هذه المسألة مع الجليل الشان

لا... ان اللجنة سياسية اثر منها فنية وان الترخيص من تأليفها سياسي لا فني. ونوان هذا الترخيص كان نياها اصدقاء مصر ولما عني له للمصريون لان العلم شيء يحبه الجميع ويطلبه الجميع وينشطه الجميع ونؤيده مصر لنفسها والسودان مما وليس ادان على صحة ذلك من انصراف مهندسي الحكومة المصرية منذ استعادته السودان الى اليوم الى درس هذا الموضوع واتفاق الاموال الطائلة عليه ونشر المؤلفات عنه واشاء قلم في السودان لهذا الترخيص. على ان هؤلاء المهندسين جميعا قد اعلتوا واعترفوا بان تقاريرهم وما وصلوا اليه من البحث هو تقريري لا قطعي هؤلاء المهندسون الخيروا هم القادرون على الحكم في مسألة المياه وتوزيها وقد وضع القاعدة لذلك السيد فارسي في تقريره الاول عند استعادة السودان وهذه القاعدة التي يردون الخروج عليها اليوم هي ان تقام الاهمال اللازمة لري مصر والسودان وتخزين مياه النيل على مدى ٢ سنة وقبل اتمام هذه الاعمال في مصر لا يجوز ان يحول شيء من ماء النيل لري السودان وقد قدر السيد فارسي الاموال اللازمة لذلك بنحو ٢٢ مليون جنيه

وقد يكون الكلام في ذلك عبثا الان لان المسألة المعروضة الان على بساط البحث ليست مسألة توزيع المياه بل هي مسألة فصل السودان عن مصر وتقرير هذا الفصل بقرار لجنة مختلطة

موضوع بحثنا في هذه الكلمة هو ما يفهمه الانكاز اليوم وما يردونه من تأليف اللجنة لتوزيع ماء النيل بين مصر والسودان، لان هؤلاء الانكاز لا يعملون عملا منزها عن السياسة ولا يعملون عملا الا لخدمة السياسة والسياسة عندهم عامل من عوامل الاقتصاد يعني انهم ياتون باسم «أمة المخازن والدكاكين» وحق وانفسهم سواء بان في كل انكازي رجاءين بوجمل العمل الحرف ورجل السياسة ولو ان اللجنة التي للفوها لتتعارف في توزيع ماء النيل من هولندي هول الى رئاسة وانكازي يتوب عن السودان ومصري يتوب عن مصر منزهة عملا عن السياسة لما كان لنا ان نقول كلمة واحدة في ما ندرس ونقرر أو نشور ورتائي. ولكن الانكاز لم يؤفوها ولم يحسوا تأليفها على شكل اتفاق بين مصر وانكازا أو بالاحرى بين مصر والسودان الذي تنوب عنه انكازا. ولم يخولوا راسنها لرجل هولندي لانه من امة على الحيات ليس له يد ولا اصبع في الخلاف الا ليجمعوا هذه اللجنة لجنة تحكم بين مصر والسودان على النحو الذي ارتآه اللورد كرز في مشروع الاتفاق الذي قدمه لدولة علي باشا وارثا في تأليف مثل هذه اللجنة

فهذه اللجنة اذن لجنة فنية راد من تأليفها تخضع سياسي وهذا الترخيص السياسي هو الذي بينه اللورد مفر في كتابه الى علي باشا (راجع نصه اهرام امس) بان مصر شيء والسودان شيء آخر ولو لم يكن ذلك غرضهم لوجدوا من المهندسين المصريين ومن المهندسين الانكليزيين شذمة مصر من يستطيع درس هذا المشروع ومن هو اقدر على درسه من اعضاء اللجنة منها

تمين نصيب السودان من ماء النيل ونصيب مصر من هذا الماء . ومما قالوا في سبب تأليف هذه اللجنة وفي اظهار عطف الحكومة الا تكفي رية على مصر بعد الاذار المشهور بانذار ٢٣ نوفمبر فان العمل في ذاته لا يخرج عن الحد الذي يبناه والوجه الذي بسطناه . ولولا هذا الماء الذي يمر بالسودان وتعيش منه مصر ولا حياة لها بدونه لما كلف الذين قبضوا بأيديهم على زمام الحكم بالسودان قوة واقتداراً ان يذكروا مصر وحققها بعدما شطروا الجيش المصري شطرين شطرا اعادوه الى مصر بحجة انه مصري بحت وخطر ابقوه في السودان بحجة انه سوداني ولو ان مصر كانت تعتبر السودان غير مصري او كانت تستطيع ان تعتبر شطراً من مملكتها لطبعت من السودان ٢٦ مليوناً اتفقتا منذ سنة ١٨٩٩ الى ١٩١٤ والسكك الحديدية والموايه والتفاريقات والمعمل والوابورات والمرادكس والدور والعمود والاقواف والمساجد الخ فلا شك ان لا يأخذون من مصر بلاداً بل هم يأخذون بلاداً وجسماً ومعدات ذلك الجيش وغير ذلك مما في بلاد السودان من المصالح العمومية

سود الى اللجنة التي نالتت للحكم في مسألة المياه فنقول ان هذه اللجنة وقد الفت الان فلا

سبيل الى العود عن تأليفها . يجب ان تكون ممها طائفة من المهندسين الخبراء الذين توسوا حاقه المياه هنا وفي السودان ليماؤوها ويساعدوها بأرائهم وبياناتهم حتى يكون عملها قريباً من الصواب جهدها ما تفعل اليه الطاقة المتجمعة عن عن الخطأ وتقرب من الصواب في ما تقرره في المدة المصينة لها وهي مدة قصيرة جداً

وليس لنا ان نقول شيئاً في تقريرها ورأيها منذ الان فهو قبل كل شيء رأي استشاري وهو رأي سيعرض على البرلمان وعند عرضه عليه يكون مجال البحث واسعاً فيه ، اما اليوم فالذي نطلبه هو ان يكون العمل قريباً من الصحة جهدها ما تفعل اليه الطاقة حتى اذا ما نرى على عمل

اللجنة اتفاق ما لا يكون هذا الاتفاق خطأ واذا لم يكن هناك اتفاق لا يحرم البلاد عملاً فنياً وعلمياً ، يبادل النفقات التي تكف مصر مدعها واذا كان المندوب الهولندي والمندوب الانكليزي غير مكفين بمثل هذا فنحن نوجه الكلام الى المندوب المصري لمسيين زملائه الذين يقدررون على القيام معه بهذا العمل الشاق الكبير وهو يدرك كل انسان ان ذنبك المهندسين الثريين الذين يعملان معه غداً سيمودان اليه في كشف الغوامض و يار الشؤون الهندسية التي تعرض لهم والمباحث المالية التي لا غنى لهم عنها لا بد ان رأيتهم ، والمضو المصري هو المكلف بذلك وهو المكلف فوق ذلك ايضاً بالدفاع عن مصر ومائها لان المشروع ذاته وتاثيراته اللجنة ذاته يرمي الى غرض واحد وهو الاخذ من مصر لاعطاء السودان ، فمصر تملك الماء كله وهم يطالبون منها الان شطراً كبيراً من هذا الماء لري السودان . ومصر تملك ماء النيل الا يصب بجزائره وماء النيل الاررق الذي عمل اليها الخصب ولولا طمي النيل الاررق

عرفت ، التربة المصرية الخصب ولما عرف عن ماء النيل ان كل قطر منه مدرة ، فالحرص على طمي النيل الاررق جهدها ما تفعل اليه الطاقة لا فضل من الحرص على ماء النيل الابيض ممها ونع من الغزارة . فاذا كان للمصريين يقولون ويكررون ان مسألة السودان ليست مسألة اذاه فقط فان المهندسين المصريين يقولون ان غزارة الماء ليست وحدها المسألة المهمة الجلية الشأن وان كان المهم العظيم الشأن هو قرن غزارة الماء بالطمي الذي حول رمال وادي النيل ورمال صحاريه الى جنان ندر الخير ثلاث مرات في العام اذا من عرفنا هذه الحقائق واذا من ندكرنا

قول القدماء ان الله خلق الارض كلها ولكن النيل خلق مصر ، واذا ذكرنا قول ابي التار يخ ان مصر هي النيل والنيل هو مصر ، حق لنا ان نطالب مندوب الحكومة المصرية بالسب

ري السودان عن ري مصر اي اثر لارتصاص  
والعدل

أجل يصح ان تنبه الحكومة المصرية الى  
ذلك فلا نهمله فإذا هي راعت صداقة السياسة  
البريطانية فليس في هذا ما يمس هذه الصداقة  
لا سيما اذا كانت مدعوما باختيار جماعة من  
المهندسين الاثنا عشر متوازن مع جماعة من المهندسين  
الوطنيين ولا يكون عمل الجميع الا عملا علميا  
وان كان في خدمة السياسة التي ارادتها الحكومة  
الاثنا عشرية باسم مزارع القطن وباسم مواصلات  
الامبراطورية، فلم نستهن بحقوق مصر ولم  
نفسهل هضم تلك الحقوق فقط بل اعتدت  
عليها اعتداء لا يبرره مير

ولعل هذا الاعتداء مخف وطاته وما ولعل  
هذا التنازع الذي يتوهمونه بين حقوق مصر  
ومصالح الاثنا عشر في السودان يزول وما مر ادمغة  
رجال المال الذين يستخدمون رجال السياسة  
في استباحة حقوق الامم فيرجع رجال السياسة  
عن هذا النهج على حقوق مصر

لعل ذلك يكون واسله يقع، فالواجب اليوم  
ومن امام مشروع علمي هي ان نأخذ الخطأ  
وان نحمد الاضائة والصواب فان من الاخطاء  
ما يجر الى اكبر المضار واشد الشرور والمقاسد  
فالامر اليوم ميسور للحكومة المصرية  
وباستطاعتها ان تجعل اللجنة التي ابلغت خبر  
تأليفها لجنة عمل صالح مبني على العلم الصحيح  
والفن المتيقن

الثقل الملقى على عاتقه . فالمسألة الموقوت اليه  
امرها لم يمسألة فوق ادارة مصلحة وتدير  
وزارة ومن كان مهندساً معه عرف ذلك اثر  
من سواه لانه خير الفن وعرف صحابه وعرف  
ما يتطلب من الدقة والصلابة في الحق والدفاع  
عن حياة البلد . ولو ان مسألة مياه النيل كانت  
مفردة تقريراً علمياً هندسياً فنياً على وجه نهائي  
لقلنا ان المندوب المصري والمصو المصري  
يستطيع الرجوع الى ما عند الوزارة من التقارير  
والبيانات والجدول والرسوم والخرائط . ولكن  
ما لدينا من اقوال المهندسين والفنيين حتى الان  
باعرفهم جميعاً بدرسه على ان كل ما قرره حتى  
الا ن تقر بي فقط هو الذي يجرى على تعليق  
حياة البلاد على شيء قريبي

\*\*\*

صحيح ان تنبه الحكومة المصرية ذاتها الى  
هذا الموضوع الجليل الشأن وان ندع اللجنة  
مؤلفة اسماً من الثلاثة الذين ورد ذكرهم في  
مذكرة اللورد اللبي التي اعتدت عبد الحميد باشا  
سلطان عضواً مصرياً كما هو ظاهر عبارتها ثم  
تخذب لمساعدتها طائفة من كبار المهندسين  
والرياضيين الوطنيين والا تكايز ليكون العمل اتم  
وادعى الى راحة الضمير والطمأنينة ولا ننظر  
ان دار المندوب السامي تعرض على ذلك مادام  
العرض والمقصد الوصول الى امر بحرب من  
العدل والائصاف في توزيع ماء النيل وان كنا  
لا نجد في فصل السودان عن مصر وفي فصل